

اللجنة الاولى
الجلسة ٤٨
المعقودة يوم الخميس
٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية
IN/SA

محضر حرفي للجلسة الثامنة والأربعين

الرئيس : السيد رانا (نيبال)

المحتويات

- المناقشة العامة والنظر في مشاريع القرارات المتعلقة ببنود جدول الأعمال المتعلقة بالامن الدولي ، والبت فيها (تابع)
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الفصل الثالث ، الفرع دال)

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.48
12 February 1991
ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠بنود جدول الاعمال ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ١٢ (تابع)المناقشة العامة والنظر في مشاريع القرارات المتعلقة ببنود جدول الاعمال المتعلقة بالامن الدولي ، والبت فيهاتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الفصل الثالث ، الفرع دال)

السيد كاباموي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلبت الكلمة للإدلاء ببيان بشأن مسألة الامن الدولي باسم وفود الدول الاعضاء من دول خط المواجهة ، وهي : أنغولا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وموزامبيق ، ووفدي ، وفد زامبيا .

لقد شددت الوفود التي تكلمت قبلي على أهمية قضية الامن الدولي . ولهذه القضية أهمية خاصة بالنسبة لنا ، في منطقة الجنوب الافريقي ، لانه لا يوجد في أي منطقة أخرى نظام يمارس سياسة أدانها المجتمع الدولي بأسره ، من خلال هذه المنظمة ذاتها ، بوصفها جريمة ضد البشرية .

إن عنف الفصل العنصري وعواقبه الضارة على سكان جنوب افريقيا وعلى سكان البلدان المجاورة معا موثقة جيدا . ولذلك ، لن أحاول ذكرها هنا . والشئ الاكيد هو أن الاثر المدمر للفصل العنصري في المنطقة سيبقى فترة طويلة بعد زوال الفصل العنصري .

وطالما استمر وجود الفصل العنصري في المنطقة ، فإن شعوب الجنوب الافريقي لن تنعم بالسلم والامن . والواقع ، انه ما من بلد في الجنوب الافريقي نَعِم بالامن الكامل منذ استقلاله : والفصل العنصري حريص على ذلك . فغني عن الذكر اذن أن التفكيك الكامل للفصل العنصري هو وحده الذي سيزيل الخطر الذي يتهدد السلم والامن لا في الجنوب الافريقي فحسب ، بل على الصعيد الدولي ككل أيضا . ولما كان مبرر وجود الامم المتحدة هو صون السلم والامن الدوليين ، فإنها ليست مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بعملية تفكيك الفصل العنصري فحسب ، بل ينبغي النظر أيضا إلى مشاركتها على أنها مشاركة نشطة .

في هذه الايام التي تتسم بتغيرات دولية قوية ، قد نميل إلى التفاؤل أكثر من اللزوم إزاء احتمالات حدوث تغيير في جنوب افريقيا . وفي هذه العملية قد ننسى كيف وصلنا إلى المرحلة الراهنة ، وكما قطعنا لبلوغها . ما كان ليتسنى حدوث ما حدث في جنوب افريقيا دون ممارسة ضغط دولي على حكومة جنوب افريقيا . وشعب جنوب افريقيا ، الذي شنت الأمم المتحدة باسمه حملة لعزل جنوب افريقيا ، يطلب إلينا مواصلة الضغط . وقد ناشدنا السيد نلسون مانديلا نفسه ، ولا أحد سواه ، عندما تكلم في قاعة الجمعية في حزيران/يونيه من هذا العام ، أن نواصل الضغط على جنوب افريقيا .

وإلى أن تبدأ حكومة جنوب افريقيا عملية لا رجعة عنها لتفكيك الفصل العنصري ، لا يوجد أي سبب يدعو الأمم المتحدة إلى إصدار قرار ببراءة النظام . فإصدار قرار من هذا القبيل سوف يخدم مصالح جهات أخرى عدا شعب جنوب افريقيا .

وشمة جانب آخر تود دول خط المواجهة أن تراه يحظى بمزيد من الاهتمام ، وهو مسألة الاخطار غير العسكرية التي تهدد السلم والامن الدوليين . فعلى حين أن دول خط المواجهة تعتقد أن نزع السلاح العام والكامل يحتل أهمية عليا في تحقيق السلم والامن الدوليين ، فهي مقتنعة أيضا بأن الفقر سيبرز بوصفه أكبر خطر غير عسكري يهدد هذا الامن .

والاشارات أكثر وأوضح من أن نتجاهلها . فنحن لا نستطيع أن نقنع تماما بأن هناك مبررا لوجود الجريمة والمرض وتعاطي المخدرات وغيرها من العلل الاجتماعية ، ولا نستطيع أن نجد علاجاً شافياً لها خارج إطار استئصال الفقر والتخلف . وفي هذا الصدد ، ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي في البحث عن حلول فعالة لمشكلة الدين والادارة المنمفة للنظام الاقتصادي الدولي . وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تدرك من جانبها أنه إذا ظلت اقتصادات البلدان النامية تعاني من الكساد ، نتيجة لاستمرار الممارسات التجارية الجائرة ، فإن امكانيات نمو اقتصادات البلدان المتقدمة النمو ستكون محدودة أيضا . لكن الاهم من ذلك هو أن الركود الاقتصادي في البلدان النامية قنبلة موقوتة ستنفجر عاجلا لا آجلا وستلتهم البلدان المتقدمة النمو أيضا .

السيد سوفانافونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية

عن الانكليزية) : لما كانت هذه هي المرة الاولى التي أتكلم فيها هنا في اللجنة الاولى ، اسمحوا لي سيدي الرئيس ، أن أهنئكم على انتخابكم بالاجماع . وأتقدم أيضا بتهانئ لأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم .

منذ ٢٠ عاما تقريبا اعتمدت الامم المتحدة القرار ٢٧٣٤ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ - وهو الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي - بناء على مبادرة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . ويعتبر ذلك الإعلان ذا أهمية كبرى لتهيئة مناخ من الثقة والتعاون ييسر الحل السلمي لأي مشكلة قد تظهر في العلاقات الدولية .

وشهدنا في السنوات الاخيرة تغييرات جذرية في الحالة العالمية . فقد انتهت الحرب الباردة . ويتحرك عالمنا الآن نحو الانفراج والتعاون ، بحيث يمكن حسم النزاعات بين الدول في مجالات عديدة ومعالجتها بالوسائل السلمية . وتتحرك الحالة الدولية الآن من المجابهة إلى الحوار ، ومن حالة التوتر إلى تخفيف حدته . وأدى التقارب والتعاون بين الدولتين العظميين ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية ، في مجال نزع السلاح إلى تهيئة الظروف المؤاتية لتخفيف حدة التوتر في العلاقات الدولية ، وإلى التحرك خطوة أخرى صوب تعزيز الامن الدولي . وفي باريس التقى الرئيس غورباتشوف والرئيس بوش مؤخرا ، وزعماء ٢٠ بلدا آخر من منظمة حلف شمال الاطلسي ومنظمة حلف وارسو ، ووقعوا جميعا على أكثر المعاهدات طموحا في التاريخ لتحديد الاسلحة ، والزموا أنفسهم بتدمير عشرات الآلاف من الدبابات ، والقذائف ، واسلحة لا نووية أخرى .

وتوصل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية إلى اتفاق مبدئي بشأن التخفيض الجزئي للأسلحة النووية الاستراتيجية ، ووقف انتاج الاسلحة الكيميائية . وتم التوصل أيضا إلى خفض القوات التقليدية في أوروبا عن طريق التفاوض .

ورغم أن الحالة العالمية تغيرت على نحو إيجابي ، ما زال العديد من النزاعات والمشاكل مستمرا في مختلف مناطق العالم ولم تحل على الإطلاق . والأسوأ من ذلك هو ظهور أزمة جديدة متفجرة سريعة الاشتعال في الخليج الفارسي ، قد تشعل في أي لحظة حربا وخيمة العواقب في هذه المنطقة ؛ بينما يتزايد بسرعة خطر نشوب حرب . إن ما يشكل تهديدا لنا جميعا هو التكس الضخم للأسلحة والتعزيز العسكري الهائل ، وتحديث الأسلحة ، ومواصلة إجراء تجارب الأسلحة النووية وبحوثها للأغراض العسكرية . وبالإضافة إلى ذلك ، ما زالت القواعد العسكرية في أعالي البحار قائمة ولم يجر تفكيكها بعد ، وما زالت هذه القواعد تهدد سيادة وسلامة أراضي الدول . وفي المجال الاقتصادي ، تزداد الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية اتساعا ، بينما يعرقل عبء الدين الأجنبي الثقيل نمو العديد منها وتنميتها ؛ وتحتاج هذه المشاكل إلى وقت كاف لحلها .

وكبلد من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، تعلق جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الديمقراطية أهمية كبرى على أمن تلك المنطقة . ونحن مع بلدان عدم الانحياز وسائر القوى المحبة للسلم والعدالة في شتى أنحاء العالم ، لم ندخر وسعا في تحقيق السلم ونزع السلاح . ونعتقد أن التغييرات الايجابية التي طرأت على العلاقات الدولية والاتجاهات الجديدة التي ظهرت في أوروبا سوف تنعكس أيضا على منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

ونحن نرحب بالجهود التي بذلتها مختلف الأطراف المعنية - بما في ذلك الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن ، والرئيسان المناوبان وسائر المشتركين في مؤتمر باريس ، والأمين العام وزملاؤه - بغية حسم النزاع في كمبوديا . وتعدّ هذه المسألة من مَوَاطن الاهتمام الرئيسية للرأي العام الدولي ، وخاصة في جنوب شرق آسيا . ومن رأينا أن هذه المشكلة لا يمكن أن تحسم إلا بواسطة أبناء كمبوديا أنفسهم ، فينبغي لهم أن يسهموا في هذه العملية من خلال المجلس الوطني الأعلى على أساس السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية وحرمة الحدود ، والحياد ، والوحدة الوطنية لكمبوديا .

ففي عالمنا اليوم ، تحل المشاركة والتعاون محل المجابهة السياسية . وأضحى الحوار حول طاغثة واسعة من القضايا عنصرا جديدا للتعايش السلمي . إن التغييرات الايجابية في العلاقات السياسية ينبغي أن تترجم إلى علاقات اقتصادية أفضل ، خاصة في راب الفجوة الاقتصادية القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وبهذه الروح ، يتعين على كل البلدان أن تكشف عن اتصالاتها وحوارها ، وتشجع في تبادل وجهات النظر ، وتساعد بعضها البعض وتتعاون في شتى المجالات على أساس احترام مبادئ التعايش السلمي ، وبذلك تستجيب لتطلع شعوب العالم أجمع تطلعا صادقا إلى إقرار السلم العالمي والدائم وتحقيق الرفاه للجميع .

إن السلم والامن والتنمية أمور مرتبطة ببعضها البعض . والمفاهيم التي تنهض عليها سياساتنا اليوم هي التعاون والتفاعل والمشاركة في مجابهة التحديات العالمية للقضاء على التخلف الاقتصادي والفقر والظلم الاجتماعي . وفي الوقت ذاته ، لا يسعنا حل هذه المشاكل دون أن يتوافر الاستقرار في المناخ الدولي . ولذلك من الضروري أن نتعاون وننشئ خطوة خطوة النظم الدولية الجديدة ، السياسية والاقتصادية ، وبالتالي نعزز السلم والامن والتنمية في العالم .

ويسعدنا أن نلاحظ أن الأمم المتحدة استمرت في الأعوام الأخيرة تظطلع بدورها المركزي في صون السلم والامن العالميين ، وفي حسم كثير من المشاكل التي نواجهها ، ونحن نتوقع أن نرى المزيد من التعزيز لدور منظمتنا العالمية .

أود أن أؤكد مرة أخرى التزام حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، ومبادئ الإعلانات العديدة التي اعتمدها منظمتنا لصون السلم والامن العالميين ، ولتعزيز التعاون من أجل حياة أفضل لنا جميعا .

السيد عوض (الجمهورية العربية السورية) : انتهت الحرب الباردة

وبانتهائها انتهت الاحلاف العسكرية ، وها هي أوروبا بعد مؤتمر باريس التاريخي ، مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، تطوي صفحة الحرب الباردة والنزاعات والحروب وتخرج من المؤتمر بوثيقة باريس التاريخية التي تبشر بالانتقال بأوروبا نحو مرحلة جديدة من التعاون والمصالحة والتكامل الامني وعدم استخدام القوة لحل النزاعات .

ان عهدا بغيضا من الفرقة والمواجهة قد انتهى وحلّ عصر جديد يقوم على الديمقراطية وحقوق الانسان ، ابتداء من حقه في حياة آمنة مستقرة وانتهاء بحقه في الممارسة الديمقراطية . لكن ما حصل في أوروبا لا يكفي ذلك وحده ، فالتغيير يجب أن يعمّ العالم كله وإلا فإن الاستقرار سيظل حلما بعيد المنال .

فالعالم مازال يشهد فوارق شاسعة بين الدول الغنية والفقيرة ، ومازالت بعض أجزاء الجنوب تعاني من السيطرة والاحتلال والتمييز العنصري ، وحبذا لو امتد الوفاق الدولي الى هذه الاجزاء لتدعيم سيادة القانون واحترام الالتزامات التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها .

ففي الشرق الاوسط مازالت اسرائيل تعتبر القوة المنطلق الاساسي لسياساتها التوسعية ، ومازالت تصرّ على احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان العربي السوري والجنوب اللبناني وتمارس العدوان والضمّ والاستيطان وإحكام قبضتها على الاراضي العربية المحتلة والتهديد بمزيد من الحروب ضد الشعب العربي في المنطقة رغم أن مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة مبدأ رئيسي من مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، لكن اسرائيل ما زالت مستمرة في انتهاك هذا المبدأ ، رافضة أي حل عادل وشامل لقضية الشرق الاوسط وذلك من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام وفق الشرعية الدولية وبرعاية الأمم المتحدة ، رغم انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني الباسلة التي أثبتت للعالم أجمع أن الاحتلال لن يدوم وأن ارادة الشعب منتصرة في النهاية .

ان وفد بلادي يعتبر الامم المتحدة الاداة المناسبة التي ينبغي أن يثجه اليها المجتمع الدولي من أجل ايجاد الحلول المناسبة للمسائل المتعلقة بالسلم والامن الدوليين . فالمادة الاولى من الميثاق تبين بوضوح عناصر حفظ السلم والامن وذلك باتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم وازالتها ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وتنمية العلاقات الودية بين الامم .

ان وفد بلادي ليرجو أن تؤدي ظاهرة انتهاء الحرب الباردة الى تعزيز دور الامم المتحدة في اتخاذ التدابير العملية لضمان الالتزام بأحكام الميثاق بما يحقق سيادة الدول وسلامتها الاقليمية واستقلالها الاقتصادي ، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية ، وحق جميع الشعوب في تقرير المصير وازالة الاستعمار والتمييز العنصري وانهاء الاختلال ونزع الاسلحة ذات التدمير الشامل وعلى رأسها الاسلحة النووية والكيميائية .

لقد أبدت الجمهورية العربية السورية اهتماما دائما بتعزيز الامن الدولي ، كما ساهمت بنشاط وفعالية في ارساء مبادئ تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط بمشاركتها في اقرار البيانات الصادرة عن اجتماع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الواقعة في منطقة البحر المتوسط ، وخاصة اعلان بيروني - يوغوسلافيا عام ١٩٨٧ ، واعلان الجزائر العاصمة لعام ١٩٩٠ .

ان تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط يتطلب ازالة بؤر التوتر في المنطقة ، عن طريق حل النزاعات بالطرق السلمية ، واحترام سيادة الدول واستقلالها وسلامة اراضيها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستعمالها وذلك التزاما بمبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة .

وانطلاقا من هذه المفاهيم مازالت بلادي تسعى لازالة احدى أكبر بؤر التوتر في العالم ، والتوصل الى سلام عادل وشامل لازمة الشرق الاوسط عن طريق عقد مؤتمر دولي للسلام تشارك فيه الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والدول الدائمة العضوية في مجلس الامن لتحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة وضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل الجماهيرية العربية الليبية .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : لقد سبق ياسيادة الرئيس لوفد بلادي أن قدم لكم التهنئة لرئاستكم لهذه اللجنة الهامة . ولكنني بدوري ، ونحن على أعتاب نهاية اجتماعاتنا ، أود أن أعبر لكم عن تقدير وفد بلادي للطريقة البتاءة والادارة الجيدة التي أدركتم بها أعمال هذه اللجنة حتى استطاعت التوصل الى النتائج التي كنا نرجوها منها . ان معرفتي الشخصية بكم خلال منسوات طويلة جعلتني دوما على ثقة بكم ، متأكدا من الدور الهام الذي قمتم به باستمرار ، سواء داخل مجلس الامن أو داخل الامم المتحدة أو خلال ترؤسكم لهذه اللجنة ، ومدى النجاح الذي حققتموه ومدى التعاون الذي لمسناه منكم خلال هذه المنسوات الطويلة . واننا بوصفنا دولا نامية ودولا غير منحازة نعتز بكم يا سيادة الرئيس .

أود أن أتعرض الى الفقرة ٦٨ المتعلقة بالبحر الابيض المتوسط ، الذي تنتمي اليه بلادي ، بل وتحتل أكبر مساحة على شواطئه .

إن هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة تعتبر أكثر مناطق العالم حساسية وأكثر مناطق العالم توترا ، وبالتالي فإن المسؤولية الدولية لنا جميعا تجعلنا نعمل بكل الامكانيات لان نجعل هذه المنطقة كما يجب أن تكون ، أن يكون البحر الابيض المتوسط بحيرة سلام لخدمة الانسانية بأسرها . لقد كان هذا البحر باستمرار وسيلة لنقل الحضارات الانسانية ، وسيلة لنقل الفكر والعلم بين القارات المختلفة .

إن البحر الابيض المتوسط يشهد في الوقت الحاضر توترا ناتجا عن وجود وضع غير طبيعي في شرقه بقيام النظام الصهيوني باحتلال أرض فلسطين وبقيام النظام الصهيوني بممارسة سياسة العدوان واحتلال الاراضي العربية . ولا يكاد يوم يمر دون أن نشهد الغارات الجوية على لبنان . ولا يكاد يوم يمر لا نشهد فيه سياسة القمع والافطهاد والقتل ضد شعب فلسطين .

إن الخطر الإسرائيلي أصبح لا يهدد فقط شرق البحر الابيض المتوسط بل امتد الى شمال إفريقيا . ولقد رأينا كيف ، لأكثر من مرة ، كيف قام سلاح الطيران الإسرائيلي بضرب تونس وضرب العاصمة التونسية . ورأينا كيف أنه في الاشهر الماضية استخدم أيضا البحر الابيض المتوسط كوسيلة للتجارب الإسرائيلية ، تجارب الصواريخ الإسرائيلية ، ولقد وقع أحد هذه الصواريخ على مقربة من شواطئ بلدي .

إن هذا التوتر لا شك لا تقتصر حدوده أو تأثيره على منطقة شرق البحر الابيض المتوسط بل تشمل البحر الابيض المتوسط بأسره وبالتالي تهدد السلام والامن الدوليين . وان البحر الابيض المتوسط أيضا بالإضافة الى ذلك تتواجد فيه أكبر كمية من الاساطيل الاجنبية ، بعضها من دول خارج البحر الابيض المتوسط ، الامر الذي هدد باستمرار استقرار وسلامة وأمن دول المنطقة . وليس ببعيد عن الازهان كيف تعرضت بلادي للعدوان وليس بغريب عن الازهان كيف تعرضت أيضا دول أخرى للعدوان .

كما يهدد أمن البحر الابيض المتوسط أنه كان في الماضي قد استخدم كأداة للمواجهة بين الدول الكبرى . ورأينا القواعد العسكرية تمتد لتشمل أجزاء كثيرة من البحر الابيض المتوسط . ورغم أن دول عدم الانحياز قد عملت بكل إمكانياتها ، دول عدم الانحياز داخل البحر الابيض المتوسط ، من أجل تحقيق السلام ومن أجل المطالبة بسحب

(السيد التريكي ، الجماهيرية
العربية الليبية)

الاساطيل الاجنبية والدعوة الى سحبها . ولقد امتطعنا واستطاعت بلادي ، بالتعاون مع دول أخرى ، أن نحقق وأن نعمل بشكل مشترك على إزالة القواعد الاجنبية من مالطة وقدمنا الدعم للحكومة المالطية ليتحول اقتصادها من اقتصاد يعتمد على القواعد الاجنبية الى اقتصاد يعتمد على إمكانيات مالطة ودعم الدول المجاورة الصديقة لها . وكانت بلادي إحدى الدول التي وقعت بالإضافة الى دول أخرى على وثيقة تحترم فيها حياد واستقلال مالطة . ونعتبر أن مالطة اليوم تلعب دورا هاما في إطار مياصة أمن البحر الابيض المتوسط والحفاظ عليه . ولقد كان انعقاد أول مؤتمر لدول عدم الانحياز في مالطة دليلا على ذلك .

إن عدم حل المشكلة القبرصية أيضا أمر يؤثر على سلامة وأمن البحر الابيض المتوسط . ولقد دعونا باستمرار وحاولنا جهدنا أيضا أن نحل هذه المشكلة بطريقة تضمن استقلال ووحدة وحياد قبرص وحل المشكل بين الطرفين المتنازعين داخل الجزيرة . رغم حالة التوتر الذي تشهده منطقة البحر الابيض المتوسط فإن محاولات أخرى جرت بين دوله من أجل تحقيق السلام والتعاون . ولقد عقدت عدة مؤتمرات وكان آخرها المؤتمرات الاخيرة التي عقدت بين دول شمال إفريقيا والدول الأوروبية في غرب البحر الابيض المتوسط . وكان اجتماع روما الذي كانت له نتائج طيبة . كما أن دول شمال إفريقيا أيضا قد عقدت اجتماعا أخيرا في بروكسل مع مجموعة دول السوق الأوروبية على مستوى وزراء الخارجية من أجل العمل على تحقيق تعاون بين أوروبا وشمال إفريقيا وبين أوروبا والدول الأخرى المطلة على البحر الابيض المتوسط .

إن ما يقلقنا من تواجد الاساطيل والقواعد الاجنبية واستمرار المناورات العسكرية أيضا أن هذا البحر نتيجة لذلك قد شهد تلوثا في بيئته ، الأمر الذي يهدد المنطقة أيضا . ورغم أنه عقدت عدة مؤتمرات فنية وتقنية في محاولة لدراسة هذه الظاهرة ، فإن الحل السياسي هو المطلوب أيضا . ولقد كنا نأمل ومازلنا نأمل أن نهاية المواجهة بين الكتلتين العسكريتين والانفراج الذي حدث في أوروبا سيساعدان أيضا على الانفراج في داخل البحر الابيض المتوسط ويؤديان الى انسحاب الاساطيل الاجنبية من خارج المنطقة وكذلك الى إزالة القواعد الاجنبية .

ان أمن البحر الابيض المتوسط ارتبط بأمن أوروبا باستمرار . ولقد كانت منطقة البحر الابيض المتوسط ، ولقد كانت منطقة شمال إفريقيا بالذات ، مسرحا للعمليات العسكرية التي جرت بين الدول الأوروبية نفسها ولعل بلادي كانت أكثر الدول تضررا من ذلك إذ أننا مازلنا نواجه مشكلة الألغام التي زرعت في ليبيا خلال الحرب العالمية الثانية وخاصة في المناطق التي تم تبادلها بين دول الحلفاء ودول المحور . ولقد فقدنا عشرات الآلاف من البشر ومازال تواجد هذه الألغام في بلادنا عاملا مؤثرا في نمونا وفي اقتصادنا .

وبالتالي ، فإن أمن أوروبا مرتبط تماما بأمن البحر الابيض المتوسط . ولقد رحبنا بالاجتماعات الأوروبية التي حدثت ، سواء في هلسنكي أو التي حدثت أخيرا في باريس وراقبناها عن كثب . ونحن نؤيد القرارات التي صدرت عن اجتماع باريس . ولكننا لا نريد أن نقبل بأن أمن العالم هو أمن أوروبا فقط ، رغم أهمية الأمن الأوروبي . فإن أمن العالم وحدة لا تتجزأ ، وخاصة في منطقة البحر الابيض المتوسط .

لقد طالبنا باستمرار بأن يكون البحر الابيض المتوسط خاليا من الاسلحة النووية ، ولقد وقعت دول البحر الابيض المتوسط دون استثناء على الاتفاقيات الدولية بشأن حظر الاسلحة النووية وعدم استعمالها ، باستثناء الحكومة الاسرائيلية التي رفضت أن تلتزم بأي اتفاق دولي وما زالت تعمل وتنتج الاسلحة النووية دون أية رقابة دولية ، الامر الذي يزيد من تهديد الامن في هذه المنطقة .

كما أن وجود اسلحة التدمير الشامل الاخرى أمر أيضا له أثره على أمن منطقة البحر الابيض المتوسط . ولقد أكدت بلادي على استعدادها الكامل ، سواء في مؤتمر باريس المعني بالاسلحة الكيميائية ، أو من خلال الامم المتحدة ، أن تلتزم باتفاق دولي يجعل البحر الابيض المتوسط منطقة خالية من اسلحة التدمير الشامل . ولقد أيدنا بشكل قوي اقتراح الرئيس مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية ، بجعل هذه المنطقة منطقة خالية من الاسلحة الكيميائية والنووية . ونأمل أن تقوم الامم المتحدة بالاجراءات الضرورية لذلك .

إن أمن البحر الابيض المتوسط لا يمكن أن يتم إلا بتعاون دوله المطلة عليه ، وتعاون الدول المطلة عليه لا يمكن أن يتم إلا بحل المشكلة الاساسية التي نواجهها وهي مشكلة فلسطين ، واعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره والعودة الى أرضه وانشاء دولته فوق كامل ترابه .

إن حل المشكلة الفلسطينية سيساهم مساهمة مباشرة في تحقيق أمن وسلام البحر الابيض المتوسط ، كما أن التعاون بين هذه الدول المطلة عليه ، مثل الذي بدأ الآن بين دول شمال افريقيا والدول الاوروبية في شمال البحر الابيض المتوسط ، أمر سيساعد كما ذكرت على ذلك .

اننا قلقون مما يجري في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وأن مشكلة أمن البحر المتوسط ، دون شك ، ليست بمشكلة اقليمية بل مشكلة دولية . وبالتالي ، سنعمل معاً مع دول البحر المتوسط ، وبخاصة دول عدم الانحياز التي شاركنا في اجتماعاتها جميعاً من أجل تحقيق الامن والسلام في المنطقة ، وجعل البحر الابيض المتوسط - كما ذكرت -

منطقة لخدمة المواصلات الدولية ، منطقة بعيدة عن المواجهة العسكرية وبعيدة عن التوتر .

السيد مافروماتيس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لمن

دواعي بالغ سروري - سيدي - أن أخطب اللجنة تحت رئاستكم .

إن البنود قيد نظر اللجنة اليوم بنود يوليها وفد بلادي أهمية خاصة ، كما كان الحال على مر سنوات عديدة .

إن الاعضاء القدامى من بين أعضاء اللجنة يتذكرون ، في الواقع ، سفير قبرص المخضرم ، الراحل زنون روسيدس - الذي كرس حياته لأعمال هذه اللجنة وبخامة للأمن الدولي ونزع السلاح ودور الأمم المتحدة . وكان يؤمن إيماناً راسخاً بالضرورة الحتمية للتعاون من أجل الأمن الجماعي لمصالح السلم المشترك وبقاء الانسانية . وقد اعتقد - واقتبس من كتابه المعنون "الأمن الدولي ونزع السلاح ودور الأمم المتحدة" - أنه :

"لبناء الأمن الجماعي ، يجب أن يكون شاغلنا الأساسي هو أن نعيد إلى

الأمم المتحدة فعاليتها المتوخاة ، كما طالب بها الميثاق" .

وكان يرى أيضا :

"أن الآباء المؤسسين للأمم المتحدة ، بحكمتهم ونفاذ بصيرتهم ، نصوا

في الميثاق على نظام أمني ، يستند أساساً إلى التنفيذ الفعال لقرارات مجلس

الأمن ، وعن طريق الاجراءات الملزمة حسب الاقتضاء . ويشكل هذا النظام المحور

الأساسي الذي يدور حوله هيكل الأمم المتحدة كله" .

وعندما أشار السفير روسيدس هذه المسائل منذ سنوات عديدة ، كان هناك من

استبعدوا على أساس أنها لا تمت للواقع بملة . واليوم ، في مواجهة الصورة السياسية

الدولية المتغيرة تأكدت كلماته ومثله العليا بالكامل ، وهي تتماشى تماماً مع

الواقع .

إن النهاية الفعلية للحرب الباردة ، التي انتهت معها سياسات الكتل ، قد

حولت الاهتمام إلى الحاجة الملحة إلى وجود نظام أمن جماعي حيث نوجد قوتنا لصيانة

السلم والامن الدوليين . وها نحن أخيرا نشهد التسليم بأن تطور نظام الامن الدولي هو المسؤولية الاساسية للأمم المتحدة بموجب الميثاق ، ويجب أن يظل كذلك . وقد نص في الاعلان الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح على أنه :

"لا يمكن أن يقوم سلم وأمن دوليان دائمان على تكديس الاحلاف العسكرية للأسلحة ، ولا تمكن المحافظة عليهما اعتمادا على توازن مزعزع لقوة الردع أو باعتناق نظريات التفوق الاستراتيجي . فالسلم الحقيقي والدائم لا يمكن أن يحل إلا عن طريق التنفيذ الفعال لنظام الامن المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ، واجراء تخفيض عاجل وملموس في الأسلحة والقوات المسلحة" .
(د/ - ٢/١٠ ، الفقرة ١٣)

إن فيض الاتفاقات الأخيرة الخاصة بتخفيض الأسلحة التقليدية والنووية على حد سواء ، والتغيرات الجذرية الجارية في أوروبا ، واعادة توحيد ألمانيا ، بالإضافة إلى انتقال الدولتين العظميين وتكتليهما العسكريين من موقف الحرب الباردة المتمثل في الريبة والمجابهة إلى الحوار والتعاون ، كل هذا يعطينا الأمل في أن يصبح السلم ، في حقيقة الأمر ، نظام العصر . ونحن نرحب بهذه التغيرات الايجابية بالإضافة إلى الزخم الأخير صوب حل الصراعات الإقليمية بالوسائل السلمية والدور المتعاضد الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في هذا المضمار .

ومما لا شك فيه أن نشوة الفرح التي ولدها بزوغ فجر حقبة جديدة قد تلقت أولى ضرباتها القاصمة بغزو العراق للكويت واحتلاله إياه . بيد أن هذه الازمة قد وضعت في الصدارة أمما متحدة عاقدة العزم على ألا تقف مكتوفة اليدين وعاجزة في مواجهة الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي والميثاق ، ومن ثم تعرض السلم والامن الدوليين للخطر . إن الرسالة الجماعية التي تبعث بها قرارات مجلس الامن ملزمة ويجب تنفيذها . وهي رسالة يتفق معها وفد بلادي تماما ويؤيدها بصدق وإخلاص . إن إدراج الجمعية العامة لبند "استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي" على جدول

أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة قد تم ، في الواقع ، بناء على مبادرة قبرص . فهي ، إذ تعاني من اجتياح واحتلال مستمر من قبل دولة أكبر وأقوى عسكريا ، ترى أن الوقت قد حان الآن للنظر بجدية في مغزى قرارات مجلس الأمن بصفة خاصة وقرارات الأمم المتحدة بصفة عامة وفي مجموعها ، وللبحث عن الوسائل الكفيلة بتحويلها من مجرد أقوال الى أفعال .

ومع ذلك ، علينا هنا أن نتوجه بالتحذير . فلكي يتحول الضمير المعنوي الجماعي العالمي الذي عبر عن نفسه في أزمة الخليج الى قوة فعالة يحسب حسابها ، يجب أن تطبق الدعوة الى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة على جميع الازمات . واقتبس من البيان الذي أدلى به وزير خارجية جمهورية قبرص ، السيد جورج أياكوفو ، في نيويورك في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ قوله :

"لا ينبغي أن يوجد في النظام العالمي الجديد الذي عقدنا العزم على إقامته ، تطبيق انتقائي للمبادئ ، ولا تنفيذ انتقائي للقرارات" .
ولا أعتقد أن المجتمع الدولي يود أن يبدو كأنما يدين العدوان في حالة ما ، ويتساهل إزاء حالة أخرى من حالات العدوان ، بعدم اتخاذ اجراء ضده . إن قرارات مجلس الأمن جميعا لها نفس الشغل ، لأنها جميعا ملزمة . أم أن جميع القرارات ملزمة كما يقول جورج أورويل في روايته "مزرعة الحيوانات" ولكن بعضها ملزم أكثر من الآخر ؟
وقد أوضح رئيس جمهورية قبرص ، السيد جورج فاسيليو ، مؤخرا في اجتماع القمة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في باريس :

"إن شاغلنا الأول والملح للغاية ، كدولة صغيرة ، هو الأمن . وليس في مقدور الدول الصغيرة أن تعتمد في أمنها على قدراتها الدفاعية الخاصة . فهي أكثر اعتمادا من غيرها من الدول القوية ، على البيئة المحيطة ، وعلى استقرارها ، وعلى مبادئ القانون الدولي ، وتعتمد أكثر ما تعتمد على تصميم مجتمع الدول على احترام هذه المبادئ والدفاع عنها" .

وفي أول بيان لوفدي أمام اللجنة الأولى ، قلنا إن المجتمع الدولي قد أصبح مأخوذا بسرعة ومستوى التغيير الذي يمر به البناء السياسي الدولي . وأنصح مثال على ذلك هو الأحداث التي شهدناها في أوروبا على مدى الـ ١٢ شهرا الماضية . وترحب قبرص بالأحداث الايجابية في أوروبا الشرقية والوسطى ، كما ترحب باتفاقات نزع السلاح ، التي توجت في الأسبوع الماضي بتوقيع أول اتفاقية لتخفيض القوات التقليدية في أوروبا في باريس في أعقاب ٢٠ شهرا من المفاوضات التي دارت في فيينا . ويبشر وقف

سباق التسليح وعكس اتجاهه في المجالين النووي والتقليدي معا بالخير بالنسبة لمستقبل نظام الأمن الجماعي .

لم تعد التحديات التي تنتظرنا الآن هي التغلب على الانقسام الذي ظل موجودا لزمن طويل بين الشرق والغرب في أوروبا ، بل هي زيادة وتعزيز الوحدة والأمن الأوروبي عن طريق التعاون . وستواصل قبرص ، بوصفها مشاركة نشطة في عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، ستواصل الاضطلاع بدورها في تحقيق هذه الأهداف . وقبرص كبلد أوروبي في منطقة البحر المتوسط ، لديها سببان يجعلانها تتابع عن كثب تطورات الأمن في أوروبا .

إن أمن أوروبا وأمن البحر الأبيض المتوسط مرتبطان ارتباطا لا سبيل إلى إنكاره . وتظهر ردود الفعل لأثار النزاع في منطقة في المنطقة الأخرى . والعكس بالعكس ، عندما تحدث تطورات ايجابية في منطقة فينتظر أن تمتد إلى الأخرى . ومبدأ الترابط بين المنطقتين معترف به في الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي في عام ١٩٧٥ . وما زالت دول البحر المتوسط تشعر بمغزى وأهمية تطبيق هذه الوثيقة - ولا سيما فصولها المتعلقة بالبحر المتوسط - إلى جانب وثيقتي مؤتمر المتابعة في مدريد وفيينا .

وفي هذا السياق ، ما برحت جمهورية قبرص تشعر بالانزعاج بسبب استمرار المنازعات والتوترات في المنطقة ، وسواء تعلق الأمر بالازمة في الخليج ، أو بالنزاع في الشرق الأوسط ، أو بقضية فلسطين ، أو الحالة في لبنان أو استمرار احتلال تركيا لجزء من جمهورية قبرص ، فالسلم والأمن في المنطقة بعيدا المنال . ومن جانبنا ، فإن حكومة جمهورية قبرص تسلم وتعتقد بأن نزع سلاح قبرص من شأنه أن يسهم في استقرار السلم والأمن في البحر الأبيض المتوسط وأوروبا وفي استقرار السلم والأمن الدوليين على نطاق أوسع . وأغتتم هذه الفرصة لكي تؤكد على التزامنا بنزع السلاح الكامل لجمهورية قبرص بعد انسحاب القوات التركية المحتلة . لقد طال انتظار الحل لمشكلة قبرص . وقد اعترف الأمين العام ذاته بذلك مؤخرا عندما قال في مؤتمر قمة باريس في الأسبوع الماضي فحسب :

"ان استمرار هذه المشكلة ، بالرغم من جهودي المتواصلة ، شيء مجاف للمنطق ، نظرا للاهتمام الذي توليه لصنع السلم والاندفاع الذي بدا نحوه في ذلك الوقت" .

واختيار الامين لمشكلة قبرص بالتحديد ، بوصفها مشكلة أوروبية ، هو دليل واضح على العلاقة التي لا يمكن أن تنفصل بين أوروبا والبحر المتوسط . وتلتزم حكومة جمهورية قبرص التزاما صارما بالتوصل الى تسوية تفاوضية عادلة وقابلة للاستمرار للمشكلة القبرصية تستند الى الميثاق ومبادئ الأمم المتحدة ذات الصلة . ولا ينبغي أن تترك قبرص لكي تظل رمزا لمجابهات الماضي ومفارقاته في فترة يكتسب فيها التقدم صوب الحوار والسلم قوة دفع جديدة . إننا نود أن نخفي صورة جزيرة مقسمة بالقوة ، لصالح جزيرة موحدة لها فيه خير جميع القبارصة .

ويرحب وفدي بعقد مؤتمر للأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط ويتبنى هذا الاقتراح . ونعتقد أن هذا المؤتمر ينبغي أن يستلهم تجربة عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من ناحية المضمون والاجراءات على السواء . ونحن نتصور أن التعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وميدان حماية البيئة ينبغي أن يكون من بين المسائل الرئيسية التي ينبغي أن يكرس أي مؤتمر قادم نفسه لها . ونعتقد أن هناك حاجة لإعداد وثيقة بشأن البحر الأبيض المتوسط على غرار الخطوط العريضة للوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي لكي تحدد المبادئ الخاصة بتوجيه العلاقات بين دول البحر الأبيض المتوسط .

لقد أسهمت بلدان عدم الانحياز في البحر المتوسط وما زالت تسهم اسهاما ملحوظا في تعزيز الأمن والتعاون في البحر المتوسط . وكان اجتماع الجزائر المعقود في حزيران/يونية ١٩٩٠ ، والذي أعلنت فيه بلدان عدم الانحياز في البحر الأبيض المتوسط تأييدها لعقد مؤتمر للأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط ، مثالا آخر على اعتماد بلدان المنطقة للتعاون من أجل زيادة التفاهم المتبادل والثقة وبالتالي تعزيز الاستقرار والأمن والسلم في المنطقة .

ويعترف وفدي أيضا ويرحب ترحيبا كاملا بنتائج اجتماع وزراء خارجية البلدان العشرة لغربي البحر المتوسط المعقود في روما في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، فقد أكدت هذه النتائج على الرغبة في اقامة نموذج جديد من العلاقات في منطقة البحر المتوسط . وقد أعرب عن ضرورة التعاون بين بلدان المنطقة في روما وفي الاجتماع الهام الذي عقد في بالما دي مايوركا في ايلول/سبتمبر - تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . وليس هناك ما يبرز أهمية هذا الاجتماع أكثر من القول بأنه ضم للمرة الاولى بين المشاركين فيه جميع بلدان البحر المتوسط غير المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وكان الموضوع الرئيسي الذي برز في جميع هذه الاجتماعات هو موضوع الاتفاق الواسع النطاق على عقد مؤتمر للبحر المتوسط . ونعتقد فضلا عن ذلك أن هذه العملية ينبغي أن تبدأ عاجلا لا آجلا .

وقد عبر الممثل الدائم لمالطة ، السيد بورغ أوليفيه ، ببلاغة عن مشاعر وفدي في بيانه أمام اللجنة الاولى في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر عندما قال :

"وفضلا عن تعزيز الامن عن طريق تدابير الحد من الاسلحة ونزع السلاح ، فإن إزالة الفوارق بين مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية له أثر هام على مستقبل الامن في منطقة البحر الابيض المتوسط . إن الامن العسكري الاقليمي ينبغي أن يتم الامن الاقتصادي والبشري والبيئي لا أن يكون بديلا عنه" .
(A/C.1/45/PV.44 ، ص ٢٢)

ويجب على أن أبرز مرة أخرى ضرورة تنفيذ الاتفاقات التي توصل اليها مؤتمر الامن والتعاون في اجتماع بالما دي مايوركا . وبتحول أوروبا السريع الى منطقة للسلم عن طريق الحوار والتعاون في صياغة نهج مشتركة لمعالجة المشاكل المشتركة ، تنشأ البداية والفرصة لتحويل البحر الابيض المتوسط الى بحر للسلم والرخاء .

وفي الختام ، أود أن أذكر بالحجة الرئيسية التي ساقها السفير الراحل روسيس تأييدا لضرورة التعاون لتحقيق الامن الجماعي والمصالح المشتركة في الامن والبقاء . إن كل دولة ، كبيرة أو صغيرة ، تستطيع أن تسهم في تحقيق ذلك من خلال

الجهود الجماعية . وبالمثل في كل مرة تلجأ فيها دولة للعدوان على دولة أخرى يتعرض السلم والامن الدوليان لمزيد من التهديد . وتقع على عاتق كل دولة منا ، فرادى ومجتمعة ، مسؤولية استعادة المنظمة لدورها المتوخى لها وفعاليتها ، وبذلك يدافع مجتمع الامم عن مبدأ سيادة الحق فوق القوة والسلم والامن للجميع .

السيد أودوفنكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : منذ عقدين ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي . ويتضمن منطوق هذا الإعلان ٢٧ فقرة لا تزال كل منها ملائمة ليومنا هذا . ويبرجع ذلك الى أنها تؤكد من جديد أن على الدول أن تحترم كل الاحترام سيادة الدول الأخرى وحق الشعوب في تقرير مصائرهما بأنفسها دون أي تدخل خارجي وأن على كل دولة واجب الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ؛ وأنها تعترف بالحاجة الى اتخاذ تدابير فعالة وفقا للميثاق لمنع وإزالة التهديدات الموجهة الى السلم ، ولقمع أعمال العدوان ، وتدعو الى وقف سباق التسلح النووي والتقليدي وعكس اتجاهه . وبطبيعة الحال يعترف الإعلان أيضا بأرجحية التزامات أعضاء الأمم المتحدة طبقا للميثاق ، ويؤكد من جديد أن لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه صلة كلية مطلقة باعتبارها أساس العلاقات بين الدول . وتلك هي الأمور التي نشير اليها حينما نتحدث اليوم عن سيادة القانون الدولي .

إن جميع أحكام الاعلان هذه قد اجتازت اختبار الزمن وظلت تحتفظ بصلاحيتها . وقد عرض كثير منها بإسهاب في العديد من الاقتراحات التي قدمتها مختلف الدول . وجميعها يسند دورا رئيسيا خاصا الى الأمم المتحدة وإلى ميثاق هذه المنظمة العالمية . ونود أن نشير الى مختلف المبادرات التي اتخذت لتشجيع اتباع نهج شامل في تعزيز السلم والأمن الدوليين ، نهج يضم جوانب المشكلة جميعها - السياسية والعسكرية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والايكولوجية والاجتماعية - وكذلك الى الآراء المتعلقة بدور الأمم المتحدة وما يتصل بها من منظمات دولية في عالم متكامل ، وإلى الآراء الداعية الى تعزيز المهام الوقائية للأمم المتحدة ، والتي عرضت فعلا بإضافة في الاقتراحات التي قدمتها دول أخرى .

وفي هذا الصدد ، قام الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بمبادرات مشتركة واسعة النطاق لتعزيز السلم والأمن الدوليين ، والتعاون الدولي بجميع جوانبه طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، والمسؤولية عن السلم والأمن في عالم متغير ركيزته الأمم المتحدة .

إن تطورات ايجابية هامة قد طرأت مؤخرا على مجمل الوضع الدولي وعلى موقف عدد كبير من البلدان تجاه حل المشاكل الحالية والناشئة . ويحدث هذا في سياق نهج دولية جديدة تقوم على أساس المشاركة في الابداع والتنمية ، وحقوق الافراد وحياتهم ، والقيم والمثل العليا العالمية ، وحرية الاختيار ، وأنماط شتى من التنمية الاجتماعية للبلدان والشعوب في ظل مناخ من السلم والأمن ، وتنتقل من مجال الدراسات والنظريات الى مجال سياسة الدولة . ويقوم هذا المفهوم على رفض المقاومة بأساليب القوة والمواجهة لصالح السعي بالطرق السلمية نحو اتخاذ قرارات ترضيها الاطراف ، بالتفاوض والرفض التام لاستعمال القوة .

إن الأمن يجب أن يتحقق بالطرق السياسية والقانونية لا بالحلول العسكرية للمشاكل القائمة أو الناشئة . ورفض التهديد باستعمال القوة أو استعمالها يجب أن يصبح قاعدة سارية في المجتمع الدولي ومبدأ معمولاً به في الاتصالات الدولية .

وفيما يتعلق بمسألة ضمان الأمن السياسي ، فلن نكون فعالين مهما ذهبنا فسي تأكيد أهمية دور الأمم المتحدة كمركز سياسي عالمي حقيقي . وقد برهنت الأمم المتحدة في مناسبات عديدة على امكانياتها الضخمة في هذا المجال . ويكفي أن نذكر بالتسويات التي تحققت بالنسبة لناميبيا ونيكاراغوا وبالجهد الضخم التي بذلت لحل مشكلتي أفغانستان وكمبوديا - وهي عمليات لا تزال غير مكتملة - وبدور المنظمة في تعبئة الجهود من أجل صد العدوان العراقي ضد الكويت ، بالإضافة الى عدد من الانجازات الأخرى .

وفضلا عن ذلك ، هناك مجال كبير لتعزيز دور الأمم المتحدة بزيادة فعاليتها هيكلها وآلياتها - وفي مقدمتها مجلس الأمن - لتلافي نشوب الصراعات أو تحقيق تسويات سياسية لما قد ينشأ منها .

وفي مجال الأمن العسكري ، يتعين ، في رأينا ، أن تشارك الأمم المتحدة بدور أكبر في عملية نزع السلاح وأن توسع نطاق عملياتها في مجال حفظ السلم .

ومن أهم ما يحدث في إطار معالجة الجوانب السياسية للأمن تلك العمليات الجارية في أوروبا - أي توحيد ألمانيا ، واعتماد ميشاق باريس من أجل أوروبا جديدة ، والتخطيط لإلغاء طابع مؤسسي على العملية الأوروبية العامة ، وإنشاء أجهزة مشتركة للأمن في أوروبا . واجتماع قمة باريس للدول الأطراف في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا له أهمية كبيرة . وتوضح نتائجه أن عهد المواجهة والانقسام قد انتهى في القارة وأن الحرب الباردة التي كان يخشى أن تتحول إلى حرب ساخنة قد انتهت . وتم إرساء أساس متين لبناء أوروبا جديدة ، إن أوروبا تبدأ الآن ، بثقة ، عهداً جديداً تسوده الديمقراطية والسلم والوحدة ، ويعتمد فيه نجاح الكل على الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والأمن المتكافئ .

لقد أشار السيد ليونيد كرافتشوك ، رئيس مجلس السوفيات الأعلى لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، في بيانه أمام المشتركين في اجتماع باريس ، ضمن جملة أمور ، إلى ما يلي :

"إن أوكرانيا دولة أوروبية كبيرة . والتاريخ الثقافي لأوكرانيا جزء لا يتجزأ من الحضارة الأوروبية . وأوكرانيا ، بوصفها إحدى الدول المؤسسة للأمم المتحدة ، وبوصفها شريكة في التسوية السلمية في فترة ما بعد الحرب في أوروبا ، على استعداد ، وتستطيع ، مع غيرها من الدول ، أن تتحمل مسؤولية ضمان السلم وتنمية التعاون الدولي في أوروبا" .

إن ذلك هو نهجنا ، وهو يستند إلى أحكام الإعلان الخاص بسيادة دولة أوكرانيا ، الذي ينص على أن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية شريكة كاملة في الاتصالات الدولية ، وأنها تقوم بدور فعال في تعزيز السلم العام والأمن الدولي ، وتشارك على نحو مباشر في العمليات العامة الأوروبية وفي الأجهزة الأوروبية .

وهكذا فإن أوكرانيا ، عملاً بإعلانها الخاص بسيادة الدولة ، تعتزم النهوض بدور هام في بناء البيت الأوروبي الموحد ، وتعزيز السلم وتنمية علاقات حسن الجوار بين الدول على أساس مبادئ الإنسانية والديمقراطية .

(السيد اودوفنكو ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

إن أوكرانيا تولي أهمية كبيرة للتنمية الفعالة للعلاقات المباشرة ، بشتى أنواعها ، مع الدول المجاورة . ففي تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام ، على سبيل المثال ، وقع وزيرا خارجية أوكرانيا وبولندا إعلانا للمبادئ ، في مجالات رئيسية ، لتنمية العلاقات الأوكرانية البولندية . وأرسى هذا الاعلان أساسا متينا للتنمية الفعالة للعلاقات السياسية والدبلوماسية والقنصلية والتجارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهناك حوار مكثف جار مع هنغاريا ومع غيرها من البلدان المجاورة . كما أن العلاقات بين أوكرانيا والجمهورية الروسية الاتحادية تشكل أهمية خاصة . والمعاهدة التي وقعها رئيسا الجمهوريتين مؤخرا ، والتي تنظم العلاقات الثنائية ، تمثل حدثا هاما للدولتين بوصفهما دولتين متكافئتين من الدول ذات السيادة .

ان أمن الدول لا يضمنه الحد الاقصى من الاسلحة بل يضمنه على العكس من ذلك اقل قدر منها إذا ما حددت الإمكانيات العسكرية في حدود ما يكفي منها للأغراض الدفاعية على نحو معقول وإذا ما تواظرت لكل جانب جميع الإمكانيات للدفاع عن نفسه دون أن يملك القدرة على الهجوم على الآخرين . وإن الطريق إلى الأمن العسكري يمر عبر نزع السلاح . وقد تحققت نتيجتان هامتان مؤخرا في هذا المجال هما تنفيذ معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى والتوقيع على الإتفاق السوفياتي - الأمريكي بشأن تدمير الاسلحة الكيميائية . وتنفذ البلدان الأوروبية العديد من تدابير نزع السلاح من جانب واحد ، كما وقع على الإتفاق الذي طال انتظاره بشأن تخفيض القوات والاسلحة التقليدية في أوروبا . وهناك حاجة إلى مشاركة أكثر نشاطا من الأمم المتحدة لضمان استمرار عملية نزع السلاح وترتيبها وطابعها العالمي ، أي ضمان أن تشمل شتى أشكال الاسلحة والقوات المسلحة وأن توفر الفرص لجميع البلدان للمشاركة فيها . وتتزايد أيضا أهمية عناصر الأمن غير العسكرية . ونحن نرى أن الحل للمشاكل الاقتصادية والبيئية والمحية الخطيرة ، وهي مشاكل التنمية العلمية والتقنية ذات النتائج البالغة الخطورة ، يعد أمرا بالغ الأهمية . والمشاكل الاجتماعية والانسانية هي بالفعل مشاكل كبيرة .

وينبغي أن يعاد في الحياة العامة التأكيد على الأولوية القصوى للقيم الانسانية العالمية ، وأولوية القانون الدولي ، وحقوق الانسان والحريات الاساسية . ويجب أن يكون أحد الاهداف الاساسية لعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي إقرار القانون الدولي باعتباره الاساس للعلاقات السلمية في حقبة ما بعد المواجهة ، ونحن نرى أن في إمكان الأمم المتحدة أن تقوم هنا بدور باعتبارها مركزا عالميا يتفق فيه على مواقف الدول وتحدد فيه طرق حل المشاكل العالمية .

وفي إطار مشكلة تعزيز الأمن الدولي البالغة التعقيد تحظى منطقة البحر الابيض المتوسط بمكان هام . وباعتبار أن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية هي إحدى دول البحر الاسود وبالتالي أيضا إحدى دول البحر الابيض المتوسط ، فإنها مهتمة بأن تشهد حوارا واسع النطاق وتفاعلا بين جميع الدول في المنطقة لتحويلها إلى منطقة

(السيد أودونكو، جمهورية

أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

يدوم فيها السلم والامن والتعاون . ويمكن تحسين الحالة العسكرية والسياسية في منطقة البحر الابيض المتوسط . ونشهد في بقية القارة الأوروبية تحسنا في الحالة الدولية وإبتعادا عن المواجهة وتعزيزا للثقة بين الدول وبداية عمليات نزع السلاح . وما زالت منطقة البحر الابيض المتوسط مركزا للنزاع البالغ الحدة في الشرق الاوسط ، وتشهد المنطقة سباق تسلح مستمرا يهدد بنشر الأسلحة النووية والكيميائية وشتى أنواع الأسلحة المتطورة والقذائف القوية على وجه الخصوص . وهنا ما زالت وحدات بحرية ضاربة كبرى موزعة .

ومن الواضح أننا يمكننا نزع الفتيلة من الحالة الخطيرة بالمنطقة بتنفيذ الاقتراحات التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي بشأن نزع سلاح منطقة البحر الابيض المتوسط خطوة خطوة . ويمكن أن تكون البداية هنا تجميد أعداد السفن السوفياتية والأمريكية والإمكانات البحرية لهذين البلدين ، وإستحداث حدود كمية متفق عليها ، وتبادل المعلومات بشأن المناورات العسكرية ، وإرسال السفن ثم سحب البوارج الحربية الأمريكية والسوفياتية من البحر الابيض المتوسط في وقت واحد .

وينبغي أن تدرس دراسة دقيقة الاقتراحات التي تقدمت بها بضعة بلدان في المنطقة بشأن إزالة جميع القواعد الأجنبية ، وسحب الاساطيل ، والحد من أنشطة البحرية إلى أدنى مستوى تقتضيه الضرورة . وفي هذه المنطقة أيضا يعد تعزيز عناصر الأمن غير العسكرية أمرا بالغ الأهمية أى تحقيق تنمية شاملة للتعاون الاقليمي في مجالات الاقتصاد والنقل والسياحة والثقافة والعلم والتكنولوجيا ، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى إعادة تأكيد الثقة بين شعوب منطقة البحر الابيض المتوسط ، وأن يحد من مستوى المواجهة بين الدول . وتعد المشاكل البيئية أحد العناصر الهامة للأمن في البحر الابيض المتوسط ، وهي مشاكل بالغة الخطورة . وكان الإجتماع الذي عقد مؤخرا في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، ببالما دي مايوركا ، مفيدا للغاية في تنشيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ببلدان المنطقة ، وفي حماية النظم الإيكولوجية ، والغلاف الجوي ، والموارد الطبيعية في منطقة البحر الابيض المتوسط . ومن شأن التنفيذ السريع لتوصيات هذا الاجتماع أن يسمح بتعزيز الأمن وتحسين التعاون في

المنطقة ، وهو أمر بالغ الأهمية للأمن الدولي في أوروبا والعالم أجمع . وجمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على استعداد للمشاركة الفعالة في الجهود المبساة
في هذا المجال .

وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مقتنعة بأن النشر الفعال لأفكار
التعاون السلمي والتنمية المتبادلة التي تعود بالفائدة على جميع الدول والشعوب
على هذا الكوكب ، يظطلع بدور كبير في إقامة نظام عالمي جديد إذ تشكل قاعدة
روحانية ومعنوية لعالم خال من العنف ومأمون ونظام قوي للأمن الدولي . وإعادة تأكيد
الحق غير القابل للتصرف في العيش في العالم وإدراك الشعب لهذا الحق باعتباره إحدى
القيم الانسانية العالمية الاساسية يشكلان أحد العناصر الأكثر أهمية لمفهوم الفكر
السياسي الجديد . ويقوم هنا المفهوم على أساس أولوية القيم الانسانية ، وحرية
الاختيار ، ورفض المواجهة باعتبارها أساسا للسياسة الخارجية ، والرفض التام
لاستخدام القوة ، ونزع الطابع العسكري ، ونزع السلاح . وهناك رفض للمفاهيم
والمخططات التي فات أوانها ، ورغبة في أن يكون كل شيء واضحا ، وهكذا فإن أحكام
الاعلان المتعلق بإعداد المجتمعات للعيش في سلام هي موضع تنفيذ .

وتعلق جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أهمية كبيرة على نشر أفكار
الصداقة ، وحسن الجوار ، والتعاون التي تعود بالفائدة المتبادلة في إطار تنمية
سلمية ، وفهم متبادل ، وإحترام أصالة جميع الشعوب وطابعها الفريد . والزيادة
الكبيرة في الاتصالات بين الافراد بصورة عامة تعزز الأخذ بفكرتي الصداقة والسلام ،
وتزيل بالتاكيد فكرة العدو النمطية البالية ، وتشجع تعزيز الثقة المتبادلة وإقامة
علاقات إنسانية طبيعية . وتنص المادة ٦٧ من دستور جمهورية أوكرانيا الاشتراكية
السوفياتية على ما يلي :

"إن الواجب الدولي للمواطن في جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية هو
دعم تنمية الصداقة والتعاون مع شعوب البلدان الأخرى ودعم السلم العالمي
وتعزيزه" .

(السيد أودونكو ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وفي جمهورية أوكرانيا يعد نشر هذه المبادئ والترويج لها هدفا هاما ، كما
انها تظلع بدور بالغ الأهمية في نظام تربية النشء والتدريب والتدريب والتعليم
بأكمله .

وشمة دور هام لتعزيز إدراك الشعوب لفكرة الحق في العيش في سلام ، تظلع به
المنظمات العامة في أوكرانيا مثل لجنة السلم لجمهورية أوكرانيا والرابطة
الأوكرانية للنهوض بالأمم المتحدة التي انشئت العام الماضي ، والرابطة البيئية
والعالم الأخضر ، ولجنة منظمات الشباب ، ومنظمات أخرى . وعلى سبيل المثال ، فإن
التدابير التي تنفذها لجنة السلم الأوكرانية معروفة تمام المعرفة وتتضمن المبادرات
والرحلات البحرية من أجل السلم . وتقوم رابطة الصحفيين من أجل السلم التي انشئت مع
هذه اللجنة ، ومجموعة الأسفار من أجل السلم ، وروابط حقوق الانسان . بنشاط كبير في
أوكرانيا . وهناك إهتمام كبير في جمهوريتنا بتربية الجيل الناشئ تسودها روح السلم
والتعاون السلمي والنزعة العالمية ، ونوادي المداقة الدولية هي الآن واسعة
الانتشار . وتنتشر أيضا عادة سفر طلبة المدارس الثانوية والكليات إلى الخارج
للدراة أو للقيام برحلات دراسية ويرد الطلبة المعاصرون لهم هذه الزيارات إذ يفدون
إلى المدارس ومعاهد التعليم العالي ومعسكرات الزواد والشباب في أوكرانيا .

وتدرس في ١ أيلول/سبتمبر من كل عام دروس عن السلم في المدارس والمعاهد
التقنية والمدارس المهنية . وتسهم هذه الدروس وغيرها من الاعمال في نشأة شباب
أوكرانيا بروح المثل العليا الخاصة بالسلم والتعاون والفهم المتبادل وحسن
الجوار . وبالنظر لأن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تعلق أهمية كبيرة على
تنفيذ مبادئ الاعلان المتعلق بإعداد المجتمعات للعيش في سلام ، فق اتخذت كل التدابير
الممكنة لتنفيذها ، وتعتقد أنه من المهم أن تبذل جهود جماعية جديدة لتعزيز السلم
والامن الدوليين والقضاء إلى الابد على خطر الحرب . وهنا يكون للأمم المتحدة دور قيم
للفاية باعتبارها همزة الوصل التي يمكنها أن تنظم هذه الجهود وتنسقها . وتتعاون
جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تعاوننا فعلا مع الأمم المتحدة لتحقيق هذا
الغرض وهي على إستعداد لمواصلة تنمية هذا التفاعل في المستقبل .

السيد كوتيفسكي (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بإسم

مجموعة البلدان المكونة من اندونيسيا ، وباكستان ، وبنغلاديش ، والجزائر ، وصربي لانكا ، وكوبا ، وماليزيا ، ومدغشقر ، ومصر ، والهند ، ويوغوسلافيا ، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/45/L.66 .

انطلاقاً من التغييرات الهامة التي طرأت على العلاقات الدولية منذ آخر دورة ، يشير مقدمو مشروع القرار ، على وجه الخصوص ، إلى ما تترتب على تلك التطورات من آثار ايجابية تجلت في المقام الاول ، في وقف الحرب الباردة ، وإقامة علاقات جديدة وأكثر تنوعاً بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، والتطورات الجديدة في أوروبا ، والتقدم الذي أحرز في معالجة بعض الازمات الاقليمية .

وفي الوقت نفسه يعترف مقدمو مشروع القرار بأنه على الرغم من جميع التطورات الايجابية التي وقعت ، لاتزال المشاكل قائمة ، مما يهدد السلم والامن الدوليين ، ويتطلب من الجميع بذل جهود اضافية لحلها . وفي هذا السياق ، يؤكد مقدمو مشروع القرار أن تعزيز الامن الدولي ، وصون السلم الدولي لا يتوقفان على حل الازمات فحسب ، بل يتوقفان أيضاً على منع استخدام القوة أو نزع السلاح .

ويرى مقدمو مشروع القرار أن إقرار السلم والامن الدوليين يرتئيه أيضاً بحل مشاكل عالمية هامة أخرى لاتزال تحيق بالحالة الدولية الراهنة وتتمثل هذه المشاكل في تلك المتعلقة بالتنمية ، والحالات الاقتصادية العسيرة في البلدان النامية ، والبيئة ، واحترام حقوق الانسان ، وما إلى ذلك . وفي هذا الصدد يشدد مشروع القرار على مسؤولية الأمم المتحدة حيال صون السلم الدولي وتعزيز الامن الدولي ، وعلى الحاجة إلى تدعيم دور المنظمة في هذه الظروف الدولية المتغيرة .

إننا نؤمن بأن حل المشاكل الكبيرة المعقدة يتطلب إتباع نهج متضافر وشامل على صعيد متعدد الاطراف ، وفي إطار الأمم المتحدة على وجه الخصوص . الامر الذي من شأنه أن يفضي إلى احترام المبادئ المنصوص عليها في ميثاق منظمتنا وإلى تحقيق مقاصده على الوجه الافضل .

وأخيرا ، أود أن استرعي الإنتباه إلى خطأ مطبعي في مشروع القرار . ففي السطر الثاني من الفقرة ٥ من منطوق القرار ينبغي أن ترد لفظة "إزالة" محل "تحديد" .

وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب عن أمل مقدمي مشروع القرار في أن يلقى تأييد الغالبية العظمى من البلدان الممثلة في الجمعية العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥